# الشيوعي

رابطة العمل الشيوعي
التيار الماركسي الأممي

IMT

العدد: 09 ( فبراير 2013) البريد الالكتروني: communisme@marxy.com ثمن البيع: 5,00 دراهم، المساهمة: غير محددة


## الافتتاحية:

لقد مرت سنتان على اندلاع الثورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما زالت الثورة تخطو خطوات عظيمة إلى الأمام وتوجه الصفعة تلو الأخرى لكل هؤلاء المشككين والمحبطين الذين تنكروا للثورة بمجرد ما رأوا الإسلاميين يصعدون إلى سدة الحكم عبر الانتخابات فبدأ بعضهم يتحدث عن عدم أهلية الشعب للديمقراطية، والبعض الآخر عن الفاشية، وأن الثورة لم تكن ثورة.

وفي العشرين من هذا الشهر ستحل أيضا الذكرى الثانية لانطلاق حركة الشباب الثوري المغربي "20 فبراير" وهي الحركة التي لم تفلح كل حملات القمع والوعود والإفساد، ومناورات الإصلاحيين، في القضاء عليها.

أيتها العاملات أيها العمال أيها الشباب الثوري

نضع بين أيديكم العدد التاسع لجريدتكم "الشيوعي" وقد تناولنا فيه موقفنا من النقاش الدائر حول "ميزانية القصر"، وانتفاضة جماهير حي سيدي يوسف بن علي بمدينة مراكش. ويتضمن هذا العدد أيضا مقال حول التدخل الامبريالي في مالي وموقفنا من انخراط النظام المغربي في هذه الحرب القذرة وتقديمه الدعم الكامل لفرنسا الامبريالية.

وننشر أيضا مقالا لرفاقنا في التوجه القاعدي – الخط العمالي داخل الحركة الطلابية – يوضحون فيه موقفهم من ما جاء في المقال المنشور في جريدة النهج الديمقراطي تحت عنوان "الفصائل الطلابية اليسارية: مواقفها من العنف والتنظيم والعمل الوحدوي".

## تقرأون أيضا في هذا العدد:


- **كلمة فصيل التوجه القاعدي خلال انعقاد المجلس الوطني الاول لفصيل طلبة اليسار التقدمي. ص: 02**
- **ميزانية القصر: أي موقف للماركسيين. ص: 02**
- **مراكش: جماهير حي سيدي يوسف بن علي يصنعون التاريخ. ص: 04**
- **ضد التدخل الامبريالي في مالي. ص: 10**
- **مقتطفات من البرنامج الانتقالي : الاخيرة**


## التوجه القاعدي: توضيحات حول مقال "مواقف الفصائل الطلابية اليسارية من العنف والتنظيم والعمل الوحدوي" المنشور بجريدة النهج الديمقراطي

نشرت جريدة النهج الديمقراطي، شهر نونبر، العدد 163، مقالا للرفيق زياد أمناي، تحت عنوان: "الفصائل الطلابية اليسارية: مواقفها من العنف والتنظيم والعمل الوحدوي"، (ص.ص: 7-8-9) وذلك ضمن ملف حول الحركة الطلابية، تضمن عدة مقالات أخرى.

في البداية نعلن ترحيبنا بهذه المبادرة، في هذه الظرفية الحاسمة من تطور نضالات الحركة الطلابية والحركة الجماهيرية عموما، لما لها من فائدة في المساهمة في توضيح مواقف الرفاق في النهج الديمقراطي وفصيل اليسار التقدمي من مختلف القضايا التي تواجه الحركة الطلابية. ونرى أن المقال المذكور تضمن مجموعة من التصورات التي نرى أهمية توضيح موقفنا منها، كما تضمن مجموعة من المعطيات حول فصيلنا التوجه القاعدي التي نعتبرها خاطئة ونجد أنه من الضروري علينا تصحيحها.

أشار الرفيق زياد أمناي في مقدمة مقاله إلى أنه سيتناول فيه «واقع الفصائل الطلابية من خلال محاولة الربط بين مواقفها وممارساتها النضالية الميدانية[...] والتركيز أساسا على مواقف هذه الفصائل من العنف والتنظيم ومبادرات العمل الوحدوي [...]» (نفسه، ص: 7، نقاط الحذف من عندنا)

إنها مهمة صعبة هذه التي تكبد الرفيق مشاق مقاربتها، خاصة في ظل غياب المادة المكتوبة، وسيادة "الثقافة" الشفوية، بل ورفض أغلب التيارات الطلابية توثيق مواقفها، تحت مبررات عديدة. وكذلك افتقاد محاولة للخوض في الموضوع، الذي اختار الرفيق زياد أمناي التطرق له، محكومة بالاعتماد على ما قيل هنا، وما قيل هناك، والتأويل وما إلى ذلك. لذا فإننا لا نملك إلا أن نحيي الرفيق على محاولته بغض النظر عن كل شيء.

في الواقع نحن في التوجه القاعدي لا نميل كثيرا إلى الكتابة عن أغلب التيارات اليسارية الأخرى داخل الحركة الطلابية، ولا إلى انتقادها، ولا إلى الرد على ما تكتبه حولنا، بالنظر إلى التقاليد السيئة التي تراكمت في حقل الجدالات بين التيارات اليسارية، حيث يغلب السباب والافتراءات، ولا تؤدي في النهاية إلا إلى تسعير الخلافات، بل والعداوات. لذا نفضل أن نتوجه بخطابنا وبرنامجنا وممارستنا إلى الجماهير الطلابية والعمال، في محاولة لإقناعهم بتصوراتنا وكسب أفضل الفئات من بينهم إلى صفوفنا، إلى راية الماركسية الثورية.

وهذا ما عبرنا عنه بوضوح في إعلان المبادئ الخاص بنا: "من نحن وعن أي برنامج ندافع":

«صراعات العصبويين العقيمة ومحاولاتهم الاستفادة من أزمات بعضهم البعض لا تعنينا، فحقل نشاطنا هو القاعدة الجماهيرية الواسعة والتوجه نحو العمال.»

**التتمة في الصفحة: 06**

## كلمة فصيل التوجه القاعدي خلال المجلس الوطني الأول لفصيل طلبة اليسار التقدمي

الرفاق والرفيقات في فصيل اليسار التقدمي،

أيها الرفاق جميعا تحية نضالية عالية.

أولا نشكركم لدعوتنا بصفتنا فصيل التوجه القاعدي الخط العمالي داخل الحركة الطلابية، التيار الطلابي لمنظمة رابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي، ونتمنى لكم كل التوفيق في أشغال المجلس الوطني الذي تعقدونه، و لابد لنا من التنويه على العلاقات الرفاقية الطيبة التي تجمع فصيلينا، علاقة المبدأ والوضوح والنقد وخير دليل على دالك البيان الذي أصدرنا بمناسبة إعلانكم لميلاد الفصيل في مدينة تطوان.

أيها الرفاق والرفيقات لا يفوتنا أن نؤكد لكم عن تضامننا المبدئي واللامشروط مع رفيقكم، رفيقنا في الدرب : الرفيق يونس الروفي المعتقل بفاس على خلفية نضاله بمعية مناضلي اوطم على أرضية مطالب عادلة بكليات سايس ومستعدون للمساهمة في الأشكال التضامنية معه بفاس كما نؤكد تضامننا المبدئي واللامشروط مع كافة المعتقلين السياسيين.

أيها الرفاق والرفاق إننا في فصيل التوجه القاعدي الخط العمالي من داخل الحركة الطلابية نتقاسم معكم هموم الأزمة الذاتية التي يعيشها إطارنا العتيد اوطم، ونعتبر أن الحضر العملي على إطارنا بكافة الأشكال ما هو إلا تمثل بسيط لواقع القمع الطبقي الذي يحرمنا من فرص التنظيم والتعبير مما يفرض علينا وعليكم وعلى كافة التيارات اليسارية النضال بدون هوادة لإعادة بناء إطارنا العتيد بشكل قاعدي وإبان المعارك النضالية.

أيها الرفاق والرفيقات إن نضالنا من اجل الحق في التنظيم والتعبير وفي الديمقراطية من داخل اوطم ليس عندنا مفصولا عن النضال العام الذي تخوضه الطبقة العاملة من اجل حقها في بناء تعبيرها السياسي وفي نضالها النقابي أو في النضال العام من اجل الحريات، مما يفرض علينا وإياكم وكافة الغيورين على ربط نضالنا في اوطم بالنضال العام، لإسقاط نظام الدكتاتورية والاستغلال.

أيها الرفاق إننا نتفق معكم حول ضرورة وملحاحية توحيد نضالات الحركة الطلابية ونتفق معكم حول ضرورة تنظيم نضالات الحركة الطلابية ونؤكد لكم ولجميع الرفاق إننا منخرطون في هدا المسار ونؤكد أننا منفتحون على المبادرات الجدية التي تهدف إلى تحقيقهما.

**عاش الاتحاد الوطني لطلبة المغرب نقابة جماهيرية تقدمية ديمقراطية ومستقلة**
**عاش التوجه القاعدي الخط العمالي داخل الحركة الطلابية**
**المجد والخلود لكل الشهداء**
**التوفيق كل التوفيق في أشغال مجلسكم الوطني**
**الجمعة: 25 يناير 2013**

## ميزانية القصر: أي موقف للماركسيين؟

"مكينش الفلوس، نحن في أزمة". هذه هي اللازمة التي لا يدخر الحاكمون أية مناسبة لتذكيرنا بها كلما تعلق الأمر بمطالبنا بالزيادة في الأجور وتخفيض الأسعار وتحسين الخدمات الصحية والتعليم والمنح، الخ. والمبرر دائما هو عمق الأزمة وضرورة التضحية من أجل الوطن، و"تزيار السمطة" إلى أقصى الحدود، بالنظر إلى صعوبة الوضعية الاقتصادية والأزمة الخانقة.

لكن هذا الجواب الذي توجهه الحكومة إلى المنتجين الحقيقيين للثروة: العمال والفلاحون، لتبرر به الزيادات الصاروخية في أسعار المحروقات والمواد الغذائية، الخ. لا يكون هو نفسه عندما يتعلق الأمر بالطفيليين، من أجهزة أو أشخاص، الذين لا ينتجون شيئا، حيث نجد الجواب مختلفا تماما: ميزانيات ضخمة وكرم حاتمي.

**ميزانية القصر**

قانون المالية للسنة الحالية الذي قام بتخفيض ميزانية التعليم، وواصل سياسة التقتير بخصوص القطاعات التي تهم الجماهير: الصحة التشغيل.. خصص للقصر ميزانية هائلة تبلغ 258 مليار سنتيم. تتوزع هذه الميزانية على خمسة أقسام: نفقات التسير المخصصة للملك حددت في 26 مليون و292 ألف درهم بالنسبة للقوائم المدنية، و517 مليون و164 ألف درهم بالنسبة لمخصصات السيادة، في حين كان نصيب البلاط الملكي 401 مليون و522 ألف درهم، للموظفين والأعوان، ومليار و500 مليون درهم بالنسبة للمعدات والنفقات المختلفة.

المثير لأشد مشاعر الاستهجان والغضب هو أن هذه الميزانية التي تبذر أموال الشعب الفقير بطريقة إجرامية والتي تفوق ميزانية اربع وزارات هي: وزارة العدل والحريات، وزارة الثقافة، وزارة التجهيز والنقل، وزارة الفلاحة والصيد البحري، لم يحتج عرضها ومناقشتها من "ممثلينا المحترمين" داخل اللجنة البرلمانية سوى 10 دقائق وبحضور 8 نواب فقط!!!

والجدير بالذكر هو أن ميزانية القصر الملكي بالمغرب تزيد عن ميزانية القصر الملكي الاسباني 28 مرة . وتزيد عن ميزانية القصر الرئاسي الفرنسي 25 مرة . كما أن أجرة محمد السادس، التي تبلغ حسب جريدة البايس 541 ألف يورو (نحو 600 مليون سنتيم مغربي) تساوي ضعفي أجرة الملك الإسباني خوان كارلوس مرتين، التي تبلغ 272 ألف يورو (نحو 30 مليون سنتيم مغربي) يتقاضاها الملك الإسباني شهريا!!!

**"ملك الفقراء"**

وقبل أن نتسائل عن أهمية الخدمة التي يقدمها ساكن القصور، والتي تتجاوز أهمية التعليم والصحة والثقافة والتشغيل، وغيرها من الخدمات الأساسية بالنسبة للشعب المغربي، دعونا نطرح السؤال عن مدى حاجته إلى كل هذه الأموال؟؟

إذ صار القصر في الواقع يتربع على قمة ثروة هائلة جدا تتضارب الآراء حول تقدير حجمها. ثروة تعم كل شيء من البحر إلى الأرض إلى ما تحت الأرض. ثروة حددتها المجلة الأمريكية المتخصصة في مجال الأعمال "فوربيس" (FORBES)، ما بين 4 إلى 5 ملايير دولار (ما بين 40 إلى 50 مليار درهم). (أموال وعقارات بالمغرب وخارجه).

أما المصادر الأوروبية فتقدرها بما يناهز 40 مليار دولار (400 مليار درهم)، جزء كبير منها مستثمر بالخارج، كما أشارت بعض الصحف الإسبانية إلى أن الملك الراحل الحسن الثاني، كان بحوزته أكثر من 20 حسابا بنكيا بالخارج.

بينما قدر عبد المومن الديوري، سنوات التسعينات، حجم الثروة الملكية المودعة في الأبناك الفرنسية والأمريكية وسويسرا (10 أبناك)، بما يناهز 10 ملايير فرنك فرنسي، تنضاف إليها عقارات وإقامات بباريس ونيويورك وأسهم وسندات مالية. حيث قال إنها تتكون من:

10 ملايير فرنك فرنسي، كأموال مودعة بالخارج. 20 قصرا بالمغرب.

ألاف الهكتارات من الأراضي الزراعية (أغلبها من الأراضي المسترجعة من المعمرين سنة 1963). مجموعة "أونا" المتواجدة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. عقارات بباريس ونيويورك، منها آنذاك "أرمانفيل" الذي يضم 200 غرفة ومحاطا بـ 400 هكتار من الأراضي. أسهم وسندات أمريكية وأوروبية.

**من أين له كل هذا؟**

الأكيد تاريخيا هو أن محمد الخامس لم يكن شخصا غنيا جدا، فبالأحرى أن يمتلك الثروة الهائلة التي امتلكها الحسن الثاني أو التي يمتلكها محمد السادس الآن. إن الثروة الحالية للقصر ليست متوارثة، ولا هي من "عرق جبين" ساكني القصر، إنها من صنع عقود من النهب المنظم لمختلف ثروات البلاد، وخاصة المناجم والصيد البحري والرأسمال البنكي والمواد الغذائية والعقار. وهو ما جعل ملك هذا البلد الفقير من بين أغنى أغنياء العالم.

منذ عودة محمد الخامس من مدغشقر، انطلقت آلة نهب الثروات بكل الوسائل. فتم الاستيلاء على المفاتيح الرئيسية للاقتصاد، وبهذا صار الملك أكبر مالك للرأسمال البنكي 60 % وأكبر مالك عقاري وأكبر صناعي وأكبر منجمي، الخ. ليس هناك من قطاع سواء في الفلاحة أو الصناعة أو التجارة أو الخدمات إلا ويد الملك مبسوطة عليه.

هذه الثروة التي بلغت مستويات هائلة في عهد الحسن الثاني لم تتراجع في عهد محمد السادس بل ارتفعت بسرعة أكبر. وفي عز الأزمة الاقتصادية تحقق شركات الملك معدلات أرباح عالية جدا بسبب الاحتكار الذي تمارسه على مختلف القطاعات.

**الشعب يريد...**

ليس نقاش ميزانية القصر وفساد المؤسسة الملكية وليد اليوم، ولا هو مقتصر على الماركسيين، إذ أحيانا ما كانت هذه الجهة أو تلك تخرج بانتقاد يتفاوت في درجة جذريته ووضوحه حسب موقع من يقدمه. إلا أن هذا النقاش صار أكثر حدة وجرأة مع انفتاح المرحلة الثورية الجديدة في تاريخ المغرب، وما ميزها من صعود لحركة عشرين فبراير.

وفي نفس هذا السياق نظمت بعض الهيئات التقدمية وشباب حركة 20 فبراير وعدد من المناضلين/ات اليساريين/ات والثوريين/ات، يوم الأحد 18 نوفمبر2012 بالرباط، وقفة احتجاجية للتنديد بالميزانية التي خصصها قانون المالية 2013 للقصر. وهي الوقفة التي ووجهت بقمع همجي من طرف النظام الدكتاتوري.

إننا في رابطة العمل الشيوعي معنيون بشكل مباشر بهذا النضال، وقد كان موقفنا منذ البداية هو المشاركة فيه إلى جانب رفاقنا ورفيقاتنا في التيارات اليسارية التقدمية الأخرى وحركة عشرين فبراير والجمعيات الحقوقية. ومستعدون للمشاركة في كل التحركات المشابهة.

إننا نعتبر أن هذا النضال عادل وضروري، لأنه لا يمكن بناء مغرب متقدم ومزدهر، مغرب يتمكن فيه كل الشعب المغربي من العيش الكريم والكرامة، ما دامت هذه الثروات تستنزف بهذه الطريقة الإجرامية.

إلا أن النضال من أجل إلغاء هذا النهب المفضوح لثروات الشعب المغربي، والتوقف عن صرف تلك الميزانيات الضخمة لصالح القصر، وتوجيهها في المقابل لخدمة الصحة والتعليم وتوفير السكن والشغل والبنية التحتية، الخ لأبناء الشعب المغربي في الدواوير والبلدات والمدن، لا بد أن يصل إلى نهايته المنطقية. **يجب أن يرتبط بمطلب مصادرة كل تلك الثروات الهائلة التي راكمتها المؤسسة الملكية، ومحيطها وكبار الرأسماليين، طيلة عقود، إلى الشعب المغربي وتوضع تحت رقابته ولخدمته.**

إن الشعارات من قبيل المطالبة بـ "ملكية غير مكلفة"، أو الاكتفاء بالمطالبة **فقط** بوقف الميزانية الضخمة التي يستولي عليها القصر، و"عفا الله عما سلف" بخصوص الثروات الهائلة التي نهبتها الأسرة المالكة ومحيطها وشركائها في الداخل والخارج، طيلة عقود من الزمن، هي، في أفضل الاحتمالات، تعبير عن السذاجة والجهل.

لا يمكن لأي تقدم أن يتحقق في مجال الصناعة أو الفلاحة أو البحث العلمي أو محاربة الفقر أو التشغيل، الخ ما دامت القطاعات الرئيسية للاقتصاد في يد بضعة أسر من الطفيليات. من اجل تحقيق أي تحسين جدي في أوضاع الجماهير لابد من وضع مخطط يهدف

إلى خدمة الجماهير، لكن لا يمكن للجماهير أن تخطط لاقتصاد لا تملكه. بولاتالي لا بد أن تكون تلك القطاعات تحت الرقابة الديمقراطية للجماهير.

ثم إن كل ما تمتلكه الأسرة المالكة من ثروات، سواء الموجودة في الداخل أو المهربة إلى الخارج، هي من ممتلكات الشعب المغربي، وقد تمت مراكمتها بواسطة النهب واستغلال النفوذ والاستغلال الوحشي للعمال في مناجم وشركات ومتاجر القصر، وبالتالي فيجب أن تعود إلى مالكيها الحقيقيين: الطبقة العاملة المغربية وعموم الجماهير الكادحة.

كما أن النظام الملكي لا يمكنه أن يتعايش مع أي محاولة لتجريده من تلك الميزانيات، بدون خوض صراع حتى الموت من أجل الدفاع عنها. وهو الصراع الذي لا يمكن خوضه إلا بتنظيم وتعبئة الطبقة العاملة وعموم الكادحين. فقوة الطبقة العاملة وعموم الجماهير الكادحة في البوادي والمدن هي وحدها من يمكنها أن تقضي على تلك المقاومة التي ستبديها حتما الأسرة المالكة وشركائها وأسيادها الامبرياليون. إذا لم تنهض الطبقة العاملة إلى قيادة هذا النضال الثوري فإن انتصاره ميؤوس منه، لكن عندما ستصير الطبقة العاملة واعية بمهمتها هذه، وستنهض وتقود باقي الفئات الفقيرة الأخرى لإنجازها، لا يمكنها أن تتوقف عند حدود وهمية يضعها لها بعض الحالمين أو الاصلاحيين.

إن هذا النضال الديمقراطي لا يمكن أن ينجز إلا بوصول الطبقة العاملة إلى السلطة ومصادرة ممتلكات الأسرة المالكة وكبار الرأسماليين وشركائهم وأسيادهم الامبرياليين. إما أن يكون ثوريا وإما لن يكون، هذا ما نؤمن به نحن في رابطة العمل الشيوعي وهو ما عبرنا عنه بوضوح في إعلان مبادئنا:

إن المهام الديموقراطية لا يمكن أن تنجز إلا بوصول الطبقة العاملة – على راس باقي الشرائح المضطهدة وخصوصا الفلاحين – إلى السلطة. وهذا ما تعنيه حكومة العمال والفلاحين. إن حكومة العمال والفلاحين هذه ستنخرط بمجرد استيلائها على السلطة، في إنجاز التحويل الاشتراكي للمجتمع. بهذا المعنى، نرفض كل التصورات "المرحلية" العزيزة على الستالينيين والإصلاحيين من كل نوع، الذين يحاولون فبركة مرحلة برجوازية ديموقراطية بشكل اصطناعي ... ويضعونها قبل المرحلة الاشتراكية بالمغرب. إن المهام الديموقراطية والمهام الاشتراكية (المصادرة، التأميم تحت رقابة العمال الصناعيين، الخ وضع مخطط اشتراكي للإنتاج، تدمير الدولة البرجوازية وتعويضها بدولة ثورية) مهام مرتبطة إحداها بالأخرى. إنها مهام متداخلة. وكما قال لينين: « لا يوجد هناك سور الصين بين المهام الديموقراطية والمهام الاشتراكية». لا يمكن للمهام الديموقراطية للثورة أن تطبق إلا بإجراءات ذات طبيعة اشتراكية.

**السبت: 01 دجنبر 2012**

جريدة الشيوعي
تصدرها رابطة العمل الشيوعي
الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي
زوروا مواقعنا الالكترونية:
HTTP://WWW.MARXIST.COM
HTTP://WWW.MARXY.COM

# مراكش: جماهير حي سيدي يوسف بن علي يصنعون التاريخ

# فلنصمم التضامن ولنصمم النضال

**لحدود يوم الأحد 30 دجنبر 2012 تاريخ كتابة هذا المقال، كانت المواجهات مستمرة بين جماهير حي سيدي يوسف بن علي، بمراكش، وبين قوات القمع بمختلف أنواعها. وكل المعطيات تؤكد أن قوات القمع لم تتمكن من إخماد الاحتجاجات، التي يمكنها أن تمتد إلى أحياء أخرى. كما أن الحملة الإعلامية المكثفة التي قام بها الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي جعل من المستحيل على النظام الحيلولة دون انتشار أخبارها ودروسها**

**المجريات**

يوم أمس الجمعة 28 دجنبر 2012، بمراكش، اندلعت مواجهات عنيفة بين قوات القمع وبين شباب الحي العمالي المهمش سيدي يوسف بن علي. وما تزال هذه المواجهات مستمرة إلى حدود كتابة هذه الأسطر.

جاءت هذه المصادمات على إثر قيام قوات القمع بمهاجمة سكان الحي الذين كانوا ينظمون مظاهرات احتجاجية سلمية ضد غلاء أسعار فواتير الكهرباء، والتي استمرت منذ أكثر من شهر بكفاحية منقطعة النظير ضد الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء، المعروفة اختصارا بـ "راديما".

حصيلة المواجهات ما زالت غير معروفة لحد الآن بالنظر إلى تضارب المعطيات، والحصار المضروب على الحي وتستر النظام عن خسائره الحقيقية. إلا أن ما توفر لدينا لحد الآن من معطيات يؤكد أن جرحى قوات القمع تجاوزوا 60 جريحا. بينما يبقى عدد الجرحى في صفوف الجماهير غير معروفا بدقة بالنظر لرفض أغلب المحتجين الذهاب إلى المستشفيات خوفا من الاعتقال. إلا أن تجنيد النظام لمختلف أجهزة القمع واستعمال قنابل الغاز وخراطيم المياه (وهناك أنباء، غير مؤكدة لحد اللحظة، عن استعمال الرصاص المطاطي)، دليل على أن الحصيلة مرتفعة.

نفس الشيء يقال بخصوص المعتقلين، إذ لحد اللحظة لا توجد أرقام دقيقة عن أعدادهم أو هوياتهم أو الظروف التي يوجدون فيها. البلاغ الذي أصدرته وزارة الداخلية يحصر عددهم في 30 معتقلا، إلا أنه ليس من المستبعد أن يكون الرقم أضخم من هذا بكثير. فللوزارة مصلحة واضحة في تقليص الرقم الحقيقي للمعتقلين خاصة وأن هؤلاء المعتقلين يتعرضون في ضيافتها للتعذيب، كما تؤكد مصادر حقوقية (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان).

لقد تفاجأ المسؤولون بقوة رد الفعل الجماهيري، والصمود البطولي الذي عبر عنه المحتجون، والروح الكفاحية التي تميز بها أبناء ذلك الحي العمالي. فبالرغم من تجييش أعداد هائلة من البوليس والقوات المساعدة والدرك، واللجوء إلى إجراءات إرهابية في القمع، ورغم التطويق وضعف الإمكانيات تمكن سكان الحي، رجالا ونساء وأطفالا، من الصمود طيلة يومين كاملين وقاوموا بشراسة قوات القمع وتمكنوا من إصابة عدد كبير منهم، بل هناك أنباء عن تمكنهم من اعتقال بعض رجال البوليس. ولحد اللحظة لم تتمكن قوات القمع من التقدم قيد أنملة داخل الحي الصامد.

**هذه الانتفاضة منعطف جديد للصراع الطبقي**

بعد تراجع وتيرة الحراك الشعبي الذي أطلقته حركة عشرين فبراير، اعتقدت الطبقة السائدة أن الوقت قد حان لشن الهجومات على مكاسب العمال والفقراء. فسارعت الحكومة إلى الرفع من الأسعار بصورة صاروخية وتجميد الأجور، مقابل زيادات إجرامية في الميزانيات المخصصة للأغنياء (ميزانية القصر، الخ).

وقد صاحبت هذه الإجراءات تصريحات وممارسات استفزازية بطريقة عنجهية، الهدف منها إذلال الطبقة العاملة والفقراء لتأكيد السطوة والانتصار بأسلوب الجيوش المنتصرة في التاريخ القديم. فمن اعتقال شباب حركة عشرين فبراير وقمع كل الأشكال الاحتجاجية، والاستهزاء بمطالب الشباب العاطلين والاعتراف بقمعهم بل والدفاع عنه صراحة، إلى تدمير بيوت الأحياء المهمشة وتشريد سكانها، ومن الدفاع عن الرفع في الأسعار بحجة الأزمة، إلى تنظيم المهرجانات الفخمة بحجة "الانفتاح". كل هذا الوضع جعل بركانا من الغضب يتراكم بصمت، وصار من الحتمي انفجاره. ولم تعد المسألة سوى مسألة وقت.

وقد قمنا في مقالات سابقة بالرد على كل المحبطين الذين رأوا في تراجع الحركة الجماهيرية، وكذا على الإصلاحيين والمدافعين عن الرأسمال الذين أطلقوا صرخة الانتصار ظنا منهم أن العاصفة قد مرت، فأكدنا أن التراجع مؤقت، وأنه سيتلوه بالضرورة نهوض نضالي أكثر كفاحية وأكثر جذرية، بمطالب طبقية واضحة (الأجور، والأسعار، والشغل، الخ).

وليس خروج فقراء حي سيدي يوسف بن علي للتظاهر ضد الرفع في أسعار الماء والكهرباء سوى تأكيد لما سبق لنا أن أشرنا إليه. ها هي الجماهير الشعبية عادت إلى النضال مجددا بقتالية أكبر وطرق كفاح أكثر جذرية وبمطالب طبقية واضحة.

يمتلك حي سيدي يوسف بن علي بمراكش تاريخا مجيدا في النضال يعود إلى ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن. فلقد كان في طليعة الأحياء الشعبية التي انتفضت ضد الحسن الثاني خلال الانتفاضة المجيدة، يناير 1984، وقدم العديد من الشهداء والمعتقلين، وقاوم ببطولة زحف التتار على المدينة الحمراء، حتى اضطر الدكتاتور الراحل إلى ذكر الحي بالاسم في خطابه السوقي الشهير.

وهاهو الحي العمالي مرة أخرى، وعلى مشارف شهر يناير مجددا، يستعيد تقاليده النضالية العظيمة ويقدم الدروس في طرق مقاومة القمع والتضحية. إن هذه الانتفاضة الجديدة والانتصارات التي حققتها جماهير حي سيدي يوسف بن علي لحد الآن ستشكل، مهما كانت النتيجة المباشرة لهذه المعركة خلال الساعات والأيام المقبلة، شرارة انطلاق موجة جديدة من الانتفاضات الجماهيرية ستعرفها الأحياء العمالية في المدن الكبرى، وعاملا هاما في رفع معنويات الجماهير في غيرها من المدن والبلدات.

**النقابات العمالية**

كان من المفترض أن تقوم النقابات العمالية بقيادة النضال ضد ارتفاع الأسعار وضد التراجعات الخطيرة التي تنفذها الحكومة على مختلف الجبهات. لكن اليد الميتة للبيروقراطية النقابية وطنيا تقبض بشدة على الزمام، وتكبح كل التحركات. وهو ما يجعل النقابات عاجزة عن التدخل في هذه المعركة المصيرية، ويمنع الطبقة العاملة من التدخل بشكل منظم، عبر أشكال نضالها التقليدية: الإضراب الوطني العام. إن البيروقراطيات قد اختارت موقعها بصراحة، وبصمتها وتواطئها وجبنها وتقاعسها عن تنظيم المقاومة انضمت إلى معسكر المستغلين ضد العمال والمقهورين. وفي ظل هذا الفراغ الذي يخلقه عدم تحرك النقابات العمالية، من الطبيعي أن تحمل جماهير الأحياء الفقيرة المشعل، وتنهض إلى النضال بطرقها الخاصة والمبتكرة.

إلا أن هذه الانتفاضة الشعبية وغيرها من الانتفاضات التي بدأ المغرب يشهدها مؤخرا، وتصاعد الغضب بين صفوف العمال، سيكون له أثر إيجابي جدا على فضح تلك القيادات، وتسريع وتيرة طردها من صفوف الحركة النقابية، واستبدالها بقيادات كفاحية ديمقراطية، تعيد النقابات إلى موقعها الطليعي في قيادة النضالات.

**نضال خبزي؟**

إن واقع اندلاع هذه الاحتجاجات على خلفية مطالب متعلقة بغلاء فواتير الكهرباء ليس دليلا على صحة تصورات الإصلاحيين بأن المرحلة ليست ثورية وأن السقف الوحيد الممكن هو النضال الخبزي. كما لا يؤكد ادعاءات العصبويين والفوضويين ولا يقلل مطلقا من أهميتها التاريخية.

إنها بالرغم من الشكل الذي تظهر به ليست في عمقها مجرد تحركات خبزية وبمطالب خبزية. إنها معركة سياسية بامتياز. نعم إنها نضال ضد ارتفاع أسعار الكهرباء، إلا أنها في نفس الوقت، وفي جوهرها، معركة ضد سياسة التفقير، وضد الدكتاتورية والتهميش والاستغلال. وستكون أحداثها ودروسها معدية جدا، إذ سرعان ما ستنتشر وتصبح مرجعا لغاضبين آخرين في أحياء أخرى ومدن وبلدات أخرى.

لقد اندلعت الثورة الروسية نفسها على أساس المطالبة بالخبز والسلام، كما أن الثورة التونسية اندلعت على خلفية النضال ضد الحكرة، وكذلك هي الثورات دائما، بعد أن يصير انفجارها ضرورة، تعبر عن نفسها من خلال عوامل عرضية.

**القمع/ التنازلات**

إن حجم القمع الذي سلطه النظام الدموي ضد الجماهير المنتفضة ليس دليلا على القوة، بل دليل أكيد على الرعب والضعف. لقد لجأ النظام إلى تلك الهجمة القمعية الشرسة في محاولة لوأد التحرك في حينه، والحيلولة دون انتشاره. فهو يعلم يقينا أن كل شروط الانفجار متوفرة. وأشد ما يخشاه الحاكمون هو أن تتمكن الحركة من الاستمرار أياما أخرى وتمتد إلى أحياء أخرى، ومن تم إلى مدن أخرى. وهذا ما سيعمل على منعه بكل الوسائل الممكنة.

من بين هذه الوسائل هي المزاوجة بين القمع والتنازلات. فإذا استمر الصمود ساعات إضافية، سيلجأ الحاكمون إلى تغيير التكتيك، فيعلنون استعدادهم للحوار، وإيجاد الحلول. وسيقدمون كل الوعود الممكنة والمستحيلة. يجب علينا ألا نثق في وعودهم. فطالما قدموا لنا الوعود وطالما تبين لنا زيفها. إن كل ما يريدونه هو دفعنا إلى العودة إلى الخنوع مرة أخرى، وبعدها سينظمون انتقامهم.

لكن من المحتمل، في ظل ضعف القيادة الثورية، أن يتمكن النظام من إسكات الحركة بتنازلات وهمية، لكن حتى في هذه الحالة لن نكون أمام هزيمة للجماهير، بل على العكس من ذلك ستتعلم الجماهير بتجربتها أن النضال هو الوسيلة الوحيدة لإجبار الحاكمين على التراجع عن هجوماتهم. وهذا الدرس له انعكاسات عظيمة على مستقبل الصراع الطبقي بالمغرب.

إننا في رابطة العمل الشيوعي إذ نعبر عن تضامننا المطلق مع الجماهير المنتفضة، ونندد وندين بشدة القمع الهمجي الذي يمارسه النظام الدكتاتوري ضد أبناء شعبنا في مراكش، وفي كل مكان، نطالب بـ:

- الاستجابة الفورية لجميع مطالب المحتجين بما فيها تخفيض الأسعار وربطها بالسلم المتحرك للأجور
- محاكمة جميع المسئولين عن قمع المواطنين المحتجين في حي سيدي يوسف بن علي إطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية هذه الأحداث.
- ضمان حق المواطنين في التظاهر والاحتجاج والإعلام

**ونؤكد أنه:**

- علينا ألا نثق في وعود النظام ولا أذنابه ولا عملائه الإصلاحيين.
- علينا أن نعمم التضامن والاحتجاج لتحصين معركة جماهير سيدي يوسف بن علي علينا أن نناضل من أجل أن تنخرط النقابات العمالية في النضال ضد ارتفاع الأسعار وغيرها من الهجومات
- علينا أن نطهر النقابات من عملاء البرجوازية، من خلال النضال الديمقراطي المستند إلى القواعد العمالية، لا للانبطاح أمام البيروقراطية النقابية، لا للأساليب الانقلابية.
- علينا أن نسارع إلى تشكيل جبهة عمالية موحدة تضم كل التيارات اليسارية المناضلة والنقابات العمالية على قاعدة النضال ضد السياسات الحكومية وضد الاعتقال والدكتاتورية والقمع.
- علينا أن نعمل على بناء القيادة الثورية لنضالات شعبنا حتى لا تضيع كل هذه التضحيات هباء.

**إننا في رابطة العمل الشيوعي، الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي ندعو كل المناضلات والمناضلين العماليين والثوريين إلى الالتحاق بنا في نضالنا ضد الرأسمالية والدكتاتورية، من أجل مغرب المساواة والعدالة، مغرب اشتراكي بحكومة عمالية.**

رابطة العمل الشيوعي
السبت: 29 دجنبر 2012

**مستجدات:**

أصدرت المحكمة الابتدائية بمراكش يوم الاثنين 21 يناير 2013 أحكام جائرة وقاسية في حق 10 مواطنين من حي سيدي يوسف بن علي، في حين كانت قد أصدرت نفس المحكمة أحكاما بالسجن النافذ في حق قاصرين يوم 04 يناير 2013، هؤلاء المواطنون اعتقلوا على خلفية القمع الشرس الذي تعرضت له جماهير حي سيدي يوسف بن علي يوم 28 دجنبر 2013، أثناء تنظيمهم احتجاجات سلمية ضد الغلاء، وارتفاع فواتير الماء والكهرباء التي استمرت ما يزيد عن السنة.

وقد أدانت المحكمة جميع المعتقلين بأحكام قاسية وفي شروط غير عادلة، عبر تلفيق التهم وإلصاقها بالمعتقلين، حسب ما جاء في بيان الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – فرع المنارة مراكش، حيث وزعت على الجميع أزيد من 25 سنة من الاعتقال تراوحت ما بين سنتين وسنة ونصف وبضعة أشهر. إن هذه الأحكام القاسية تبين الوجه الحقيقي لديكتاتورية النظام القامع لكل الحريات الديمقراطية والنقابية.

# التوجه القاعدي: توضيحات حول مقال "مواقف الفصائل الطلابية اليسارية من العنف والتنظيم والعمل الوحدوي" المنشور بجريدة النهج الديمقراطي

**تتمة الصفحة الاولى:**

...

إلا أننا في نفس الآن نرحب بأي نقاش مع التيارات اليسارية الجادة، المسؤولة والمنفتحة على النقاش الديمقراطي العلمي، والتي أوضحنا موقفنا منها في إعلان مبادئنا، حيث نقول: «موقفنا من باقي التيارات اليسارية المناضلة داخل الحركة الطلابية، موقف رفاقي مبني على الاحترام وعلى الصراع الأيديولوجي الديمقراطي، بمقارعة الحجة بالحجة والاحتكام إلى الجماهير». وفي هذا السياق يأتي هذا المقال الذي نكتبه ردا على الرفيق زياد أمناي.

يقول الرفيق إن غايته "الأولى والأخيرة هي تطوير العمل الوحدوي بين الفصائل التقدمية"، وهي الغاية النبيلة التي نثمنها عاليا ونعمل نحن أيضا جاهدين من أجل تحقيقها. إلا أنه وفي سياق جرده لمواقف التيارات الطلابية من العنف والهيكلة خصص فقرة لتوضيح موقف التوجه القاعدي فكتب ما يلي:

«يعتبر الرفاق في التوجه القاعدي أنفسهم "تيار طلابي سياسي، قاعدي، اشتراكي، ثوري، أممي، استمرارية نوعية لكل ما هو علمي في تجربة الطلبة القاعديين ومنتقدين ومطورين لها"، ويتفقون مع ضرورة إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، كما أنهم ينبذون العنف بين الفصائل اليسارية ويعتبرون أن أساس العلاقة معها هو الاحترام والصراع الإيديولوجي الديمقراطي».

ونحن إذ نشكر الرفيق على إيراده النزيه لموقفنا، وهو التقليد الماركسي الأصيل الذي صار مفتقدا في جدالات أغلب التيارات المحسوبة على اليسار، نعيد التأكيد على كل كلمة في تلك الفقرة المقتطفة من إعلان مبادئنا "من نحن وعن أي برنامج ندافع".

إلا أنه أضاف قائلا: «يتوجب التمييز بين التوجه القاعدي تطوان (المرتبطين برابطة العمل الشيوعي) والتوجه القاعدي طنجة (المرتبطين بجمعية أطاك لمناهضة العولمة الرأسمالية- مجموعة طنجة)». **وهي الجملة التي أراد من خلالها التمييز والتوضيح فارتكب أكبر قدر من الخلط واللبس.**

إن تلك الجملة تعطي الانطباع للقارئ بوجود فصيلين للتوجه القاعدي، وأن التوجه القاعدي تيار مرتبط بمدينة معينة. وهو الشيء المجانب للصواب بشكل مطلق. إن التوجه القاعدي، الذي اقتطف الرفيق من إعلان مبادئه الفقرة المشار إليها أعلاه، هو التيار الطلابي لرابطة العمل الشيوعي، وهو موحد ديمقراطيا، ولا علاقة تنظيمية له بأية جمعية، سواء كانت تقدمية يسارية أو كانت كتلك المسماة "أطاك طنجة".

يمكن للجميع أن يفهم كيف أن فصيل اليسار التقدمي مثلا تيار طلابي مرتبط بحزب النهج الديمقراطي، فأن يرتبط تيار طلابي بحزب سياسي هذا وضع طبيعي. وهذا هو حال التوجه القاعدي، الجناح الطلابي لرابطة العمل الشيوعي. كما يمكن للجميع أن يفهم كيف أن بعض التيارات متشبثة باستقلاليتها داخل أسوار الجامعة، فهذا وضع أنتجته أزمة القيادة الثورية وأزمة تلك التيارات التي أغلبها "شبيبة ثورية لحزب لم يولد بعد". لكن لا يمكن لأحد أن يفهم كيف يمكن لجمعية (سواء كانت جمعية أطاك، أو جمعية حماية المستهلك، أو جمعية النشاط والدردشة، الخ) أن يكون لها تيار طلابي؟؟ إن التيار الطلابي يحتاج إ؟ِلى تصور سياسي عام وبرنامج وخطة عمل، وهو ما لا يمكن تحققه إلا بفضل ارتباط عضوي بينه وبين تيار أو حزب سياسي في الشارع.

إن الدعوة إلى "التمييز" بين «التوجه القاعدي تطوان (المرتبطين برابطة العمل الشيوعي) والتوجه القاعدي طنجة (المرتبطين بجمعية أطاك لمناهضة العولمة الرأسمالية- مجموعة طنجة)» خطأ فادح جدا، ومساهمة، ولو بحسن نية، في البلبلة التي تنشرها المجموعة التي تطلق على نفسها اسم "أطاك طنجة" بين صفوف اليسار، كجزء من حربها ضد جميع التيارات اليسارية وليس فقط ضد رعش أو التوجه القاعدي.

ثم لو أن الرفيق أراد أن "يميز" بشكل صحيح، لكان عليه أن يقوم بدراسة ما نطرحه في أرضيتنا: "من نحن وعن أي برنامج ندافع" من مواقف من مختلف القضايا، ومن بينها الموقف من العنف والهيكلة الخ، ودراسة ورقة "توجه" مجموعة أطاك طنجة، التي هي نصف صفحة من الكلمات المتقاطعة، والمعنونة بـ: "المنطلقات والأهداف" (متوفرة على موقع الحوار المتمدن)، والتي أثارت من السخرية بين صفوف الطلاب/ات والمناضلين/ات الشيء الكثير، مما جعل "مجموعة أطاك طنجة" تتوقف عن أي محاولة لنشرها أو تبنيها علانية، ثم إفادتنا وإفادت القراء والمهتمين بخلاصة واضحة. هذه هي الطريقة التي نعتبرها ضرورية لتحقيق "التمييز"، لكن الرفيق لم يشغل نفسه مع الأسف بهذه المهمة واكتفى في المقابل بجملة أرادت التوضيح فخلقت الغموض.

وقد ازداد الغموض أكثر عندما قام الرفيق بنسبة التوجه القاعدي إلى مدن بعينها، وهو الخطأ الذي كنا نود ألا يسقط فيه الرفيق، لأسباب ليس الجانب الأمني بأقلها أهمية، ناهيك عن الصحة. نعم تاريخيا انطلق التوجه القاعدي من تطوان، لكن حتى وإن كان التوجه القاعدي قد انطلق في البداية من موقع تطوان، فإن نسبة الفصيل اليوم إلى مدينة بعينها (تطوان) حكم غير موضوعي، فيه الكثير من التجني على الحقيقة، وتقزيم للفصيل ونضالاته وتضحياته. إن مجرد الإشارة من طرف الرفيق إلى أن فصيلنا مرتبط بمدينة تطوان وحدها، يبين لنا أنه لم يكن، في الغالب، من بين المتضامنين معنا في محنتنا عندما تعرض رفاقنا ورفيقاتنا في موقع فاس، سنة 2011، مثلا للقمع الهمجي إثر مشاركتهم/هن، من موقع قيادي، في نضالات الجماهير الشعبية وحركة عشرين فبراير، وخاصة تعرض أحد مناضلينا لعملية اختطاف وتعذيب وحشي تسبب له في كسر في الرجل وتهتك في الطحال... كيف يمكن أن يكون الرفيق واحدا من المتضامنين وهو لا يعلم أصلا بوجود فصيلنا في أي مكان سوى تطوان؟

طبعا لا يمكننا في ظل ظروف القمع والدكتاتورية أن نحدد خريطة وجودنا، ويكفينا فخرا أن جماهير شعبنا تعرف مناضلينا ومناضلاتنا، سواء كمناضلين/ات في التوجه القاعدي أو رابطة العمل الشيوعي.

**موقفنا من الندوة**

كانت ندوة 23 مارس من بين المواضيع المركزية التي ناقشها الرفيق في مقاله وجعلها مقياسا لموقف التيارات الطلابية من التنظيم والعنف، إلا أنه في سياق نقاشه يخطأ مرة أخرى عندما يخلط بين التوجه القاعدي وبين مجموعة أطاك طنجة ويقول إن التوجه القاعدي شارك في ندوة 23 مارس. بينما الواقع هو أننا لم نشارك في الندوة مطلقا وقد أصدرنا بيانا في حينه وضحنا فيه موقفنا، نرى من الضروري الاقتباس منه مطولا لكي تصير الأمور واضحة ولتنوير الرفيق والجماهير الطلابية.

مباشرة بعد توصلنا بخبر عقد الندوة المذكورة كتبنا ما يلي: «صدر يوم 15 فبراير 2010 بلاغ عن عزم بعض التيارات اليسارية المناضلة داخل الحركة الطلابية المغربية: فصيل النهج الديمقراطي القاعدي. - موقع مراكش، فصيل الطلبة الثوريون. فصيل الطلبةالقاعديين.(وجدة – طنجة – القنيطرة -

سلوان)، فصيل الطبلة القاعديين التقدميين. تنظيم ندوة وطنية حول: "الاعتقال السياسي والعنف في صفوف الحركة الطلابية وآفاق توحيد الفعل النضالي الطلابي". وهو الشيء الذي نعتبره، نحن التوجه القاعدي من الناحية المبدئية العامة خطوة إيجابية نحييها. إلا أن ما أثار استغرابنا واستنكارنا هو إيراد اسمنا: التوجه القاعدي، ضمن قائمة المشاركين في هذه الندوة، وهو الخبر الغير الصحيح، مما يدفعنا إلى إبداء التوضيحات التالية للمشاركين في الندوة وللجماهير الطلابية وعموم المناضلين والمتعاطفين معنا وكل المهتمين بقضايا الحركة الطلابية من عمال ونقابيين.

أولا: إن هؤلاء الموقعين باسم التوجه القاعدي ليسو سوى عناصر استفزازية ليست لأغلبهم أية علاقة بالحركة الطلابية ولا بالجامعة، لا من قريب ولا من بعيد، إذ أنهم شرذمة تشتغل، كما يعلم الجميع في شمال المغرب، في جمعية مشبوهة الأهداف والتمويل بمدينة طنجة: جمعية قدماء ثانوية ابن الخطيب للدروس الخصوصية (أي من المستفيدين من تدهور مستوى التعليم وتدمير المدرسة والجامعة العمومية وخصخصتهما)، وهم شرذمة من العناصر الاستفزازية التي تلعب، موضوعيا على الأقل، دور كاسري الوقفات الاحتجاجية ومختلف الأشكال النضالية بالمزايدات والتطرف اللفظي المشبوه، ويمكن للجميع أن يتأكد من هذه المعطيات، فسمعتهم في مدينة طنجة على كل لسان.

ثانيا: نحن التوجه القاعدي، وبغض النظر عن موقفنا منها، لم نستدع من أية جهة للمشاركة في الندوة ولم نتوصل ولو بإخبار بتنظيمها، ونحن التيار المناضل داخل الحركة الطلابية ولدينا موقع إلكتروني يسهل عملية التواصل معنا.

ثالثا: نحن وإن كنا نثمن هذه الخطوة من الناحية المبدئية العامة فإننا نعتبرها فوقية ومعزولة ولن تؤدي إلى تقديم أي حل. حيث تأتي دون أي سند جماهيري ومن خارج أية تراكمات، الخ.

نقول هذا مع احترامنا وتقديرنا للمجهود والنوايا الطيبة التي يمتلكها بعض الحاضرين.

وفي الأخير نشد على أيدي المناضلات والمناضلين الشرفاء ونتمنى لهم التوفيق، رغم أن البداية، بهذه الطريقة ومع مثل هؤلاء، لا تبشر بخير».

وهو البيان الذي لم تعمل الوقائع الملموسة إلا على تأكيد صحة كل كلمة فيه، وخاصة تقييمنا المبني على أنها: "خطوة ... فوقية ومعزولة ولن تؤدي إلى تقديم أي حل. حيث تأتي دون أي سند جماهيري ومن خارج أية تراكمات"، كما تبينت عدم جدية أغلب التيارات المشاركة في تنفيذ خلاصاتها. وهو ما يؤكده الرفيق إذ يشير إلى أن «أوضاعها الداخلية لا تسمح لها حاليا باستكمال نقاش الوحدة النضالية والخروج بموقف واضح بهذا الصدد». و«بالإضافة إلى ذلك يشكل غياب تصور واضح لمهمة تنسيق قوى الحركة الطلابية وتوحيدها لجعلها قادرة على مواجهة التحديات المطروحة عليها وميل بعض الفصائل إلى تغليب المصلحة الذاتية على مصلحة الجماهير الطلابية...» (المقال نفسه، ص: 09)

إن "الأوضاع الداخلية التي لا تسمح" و"غياب تصور واضح" و"تغليب المصلحة الذاتية" لا تعني إلا ما سبق لنا أن توقعناه، بكامل الأسى ومع تقديرنا للمجهود والنوايا الطيبة التي يمتلكها بعض الحاضرين، عندما أكدنا أنها: "لن تؤدي إلى تقديم أي حل ".

طبعا لم يكن توقعنا سحرا، أو نتاجا لامتلاك قوى خارقة، بل هو ثمرة لقراءتنا الماركسية لحالة العصب وممارستها وعقليتها، ونتاجا لتجربة مريرة طويلة من المحاولات الفاشلة للم شمل ما لا يلم. بل إن التوجه القاعدي نفسه لم يكن في بدايته الأولى سوى محاولة لتوحيد كل تيارات "القاعديين" في تيار واحد جديد، من خلال تخلص كل تلك التيارات من أخطاءها، ونقدها النزيه لها، على اعتبار أن ما يوحدها

(الايديولوجيا، التاريخ المشترك، الكفاحية الخ) أكثر مما يفرقها. لكن الممارسة بينت للمؤسسين الأوائل كم كانوا سذجا.

في أعقاب تلك المحاولة حدثت التراجيديا المضحكة التي تأتي دائما في أعقاب كل محاولات توحيد العصب، أي أنه بعد أن تلتقي ثلاثة تيارات عصبوية أو أربع، تتبادل كلمات الدبلوماسية و"النوايا الطيبة"، وتبشر بعضها البعض بأجمل الآفاق، سرعان ما تشرق الشمس الحارقة فتذيب كل حبال الشمع التي جدلت بالكلام الفارغ، وتتحول كل التصريحات "الودية" إلى كلمات جارحة، تتبادلها تلك التيارت في ما بينها، وبعد أن تكون الانطلاقة قد بدأت بثلاثة تيارات أو أربع، تتشظى تلك التيارات لتنتج خمسة أو ستة أو أكثر من التيارات العصبوية المتعادية بشكل أشرس مما كانت عليه في البداية.

قد يتبادر إلى ذهن البعض أننا ننفي كل إمكانية للعمل المشترك بين التيارات اليسارية. كلا على الإطلاق، إن العمل المشترك ممكن مثلما هو ضروري. لكن تصورنا لإمكانية تحقيقه تختلف جذريا عن أسلوب الندوات والاتفاقات البينية المعزولة عن الجماهير. فنحن كما نقول بوضوح في إعلان مبادئنا: "نرفض الاتفاقات الفوقية وكل أشكال الوصاية والبيروقراطية". إننا نعتبر أن العمل الوحدوي الحقيقي لن يتحقق إلا في خضم النضالات من خلال تواجد التيارات الطلابية إلى جانب الجماهير وبينها، وقيامها بالصراع الإيديولوجي الديمقراطي، بمقارعة الحجة بالحجة والاحتكام إلى الجماهير.

في خضم هذا النضال ستتضح الاتفاقات عمليا، كما ستتضح الخلافات. وستظهر عند التيارات المتقاربة الحاجة والمصلحة في عقد اتفاقات مؤقتة أو دائمة، أو حتى اندماجات. عندها ستكون القناعة حقيقية ومبنية على أسس صلبة صهرها النضال في أتونه. وكل شيء يجري أمام الجماهير مما يعطي للاتفاقات قاعدتها وقوتها المادية. أما الاتفاقات الفوقية بين "قيادات" هذا التيار وذاك، وتبادل كلمات المجاملة والدبلوماسية الفارغة، فلن تؤدي إلى أي شيء سوى مراكمة الفشل تلو الفشل.

وغني عن الذكر هنا أن كل هذه العملية تحتاج كشرط مسبق أن تكون التيارات المعنية منظمة، وجدية، وتعتمد على المكتوب، وليس مثلما يحدث الآن عند العديد منها، حيث ينفي أحد قياديها كلام القيادي الآخر، ويتنكر قياديو هذه السنة لقياديي السنة الماضية، وحيث كلام الحلقية ينسخه كلام حلقية أخرى أو "زبارة" أو سيف.

بعد أن أوضحنا هذه النقاط الهامة، نرى أن نستغل الفرصة لكي نزيد في توضيح مواقفنا من العنف ومن الهيكلة، خاصة وأنهما النقطتان اللتان ركز عليهما الرفيق أمنار، وكانتا الخيط الموجه لمقاله.

**موقفنا من العنف**

إن موقفنا من العنف مصاغ بشكل واضح، وموثق في أرضيتنا السياسية "من نحن وعن أي برنامج ندافع". وهو موقف بنيناه عن قناعة راسخة وليس نتيجة تنازل دبلوماسي فرضته ظروف مؤقتة، أو فرضه ضعف، أو ما شابه. وقد عبرنا ونعبر في ممارستنا اليومية على أنه موقف ثابت عندنا. وسنعمل في هذه الأسطر على التفصيل شيئا ما فيه مجددا.

في البداية نشير إلى أننا نعتبر أنه من الخاطئ علميا الحديث عن العنف في المجرد، وإعطاء موقف منه في المجرد: مع أو ضد، أو تبني العنف أو إدانته، دون طرح السؤال: عنف من، ضد من، ولأي هدف؟

إننا ماركسيون/ات ثوريون/ات وبالتالي فإننا في نفس الوقت لسنا بإرهابيين ولا مسالمين. إننا نرفض كل أشكال العنف التي تمارسها التيارات اليسارية فيما بينها، أو ضد الجماهير، سواء كان عنفا لفظيا أو بالافتراءات أو العنف المادي. ونعتبر أن ما يجب أن ينظم العلاقة بين التيارات اليسارية، وبين التيارات اليسارية وبين الجماهير، هو الاحترام المتبادل والصراع الإيديولوجي الديمقراطي النزيه. وندين، دون قيد أو شرط، كل من يبادر إلى ممارسة أي شكل من أشكال ذلك العنف بأي مبرر كان. وقد سبق لنا أن عبرنا عن ذلك في أرضيتنا السياسية، حيث نقول: "**ننبذ مبدئيا العنف بين التيارات اليسارية ولا نميل إلى استعماله إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس فقط**".

لكننا رغم ذلك لا ننبذ العنف بالمطلق. إننا نتبنى العنف الثوري: أي العنف الذي تمارسه الجماهير ومناضلوها ضد أعدائهم الطبقيين. إننا ندعو إلى الرد على عنف الدولة والقوى الفاشية بعنف الجماهير المنظمة في لجان للدفاع الذاتي تحت رقابة الجماهير.

وهذا ما سبق لنا أن أوضحناه في أرضيتنا السياسية حيث نقول: «**ضد عنف الدولة والقوى الفاشية (الأصوليين....) ندعو إلى تشكيل لجان للدفاع الذاتي مستندة إلى الجماهير وتحت رقابتها**.»

وفي هذا السياق لا بد أن نوضح أننا نؤكد على اللجان المستندة إلى الجماهير وتحت رقابتها، لأننا حتى في الصراع ضد الأعداء الطبقيين لا نتبنى العمليات المعزولة التي يخوضها عصبة "المغاوير" الذين ينخرطون في النضال الاستبدالي، الذي يعوض النضال الجماهيري بكفاحية نخبة من المناضلين.

**موقفنا من التيارات اليسارية**

لقد شرحنا في أرضيتنا السياسية بوضوح موقفنا من التيارات اليسارية، حيث نقول: **«موقفنا من باقي التيارات اليسارية المناضلة داخل الحركة الطلابية، موقف رفاقي مبني على الاحترام وعلى الصراع الأيديولوجي الديمقراطي، بمقارعة الحجة بالحجة والاحتكام إلى الجماهير.»**

**وهذا الموقف بدوره ليس كلاما دبلوماسيا موجه للاستهلاك الإعلامي، بل هو موقف مبدئي نمارسه فعليا على أرض الواقع، ويكفي في هذا السياق أن نشير إلى أننا، نحن التوجه القاعدي – الخط العمالي داخل الحركة الطلابية المغربية- هم التيار الوحيد الذي عبر عن تهنئته للرفاق/ات في فصيل اليسار التقدمي بمناسبة إعلانهم الرسمي عن تأسيسه وذلك في بيان نشرناه بتاريخ** 12 أبريل 2011، سنورده كاملا بالنظر إلى أهميته القصوى في التعريف ليس فقط بمواقفنا بل أيضا بطريقتنا في التعامل مع نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف مع بقية التيارات اليسارية الأخرى.

نص البيان: «بمناسبة الإعلان الرسمي عن ميلاد فصيل طلبة اليسار التقدمي، نتقدم نحن مناضلات ومناضلو التوجه القاعدي – الخط العمالي داخل الحركة الطلابية المغربية-، ورابطة العمل الشيوعي – الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي- بالتهنئة للرفيقات والرفاق في فصيل طلبة اليسار التقدمي، وباقي التيارات اليسارية ولعموم الحركة الطلابية، كما نعبر عن ترحيبنا بهذا الفصيل الجديد الذي "يعتبر نفسه شكلا من أشكال الاستمرارية للخط الكفاحي للجبهة الموحدة للطلبة التقدميين وتجربة الطلبة القاعديين. ويناضل وحدويا إلى جانب الفصائل التقدمية في الحركة الطلابية من غير إقصاء أو تهميش".

كما نؤكد على اتفاقنا مع مجمل النقاط الأربعة عشرة التي عبر عنها الفصيل في بيان التأسيس، ونعتبرها دليلا على هوية ديمقراطية ثورية حازمة نحييها ونثمنها ونعتبر النضال من اجلها مهمة تأتي على رأس مهام جميع التيارات الثورية الحقة.

إننا نتفق على ضرورة النضال من أجل كل الحقوق الديمقراطية، حتى أكثرها بساطة، لكننا نعتبر أن كل المكاسب الديمقراطية تبقى مهددة دائما من طرف الرأسمالية وبالتالي فإن النضال من أجل الديمقراطية الحق هو نضال من أجل إسقاط الرأسمالية بالثورة الاشتراكية.

ونعتبر أن تحقيق الديمقراطية الحقة الكاملة غير ممكن في ظل الرأسمالية في مرحلة انحطاطها، والتي أوضح الرفاق/ الرفيقات في بيانهم طبيعتها على المستوى الدولي والجهوي، باعتبارها نظاما منتجا للحروب بين شعوب العالم وللنزعات العنصرية والطائفية العرقية والدينية وفرض الحصار والسطو على الثروات الطبيعية لتضمن تأبيد سيطرتها وهيمنتها والحفاظ على موقعها الاستراتيجي عالميا. ونظاما يصعد من النهب جريا وراء الربح السريع وتصريف أزمته على كاهل الطبقة العاملة وشعوب العالم.

وبالتالي فإن الرأسمالية نظام معاد للديمقراطية، وهذا ما يتأكد كل يوم من خلال تصاعد الهجوم على مختلف الحقوق الديمقراطية حتى في ظل أكثر الديمقراطيات الرأسمالية تقدما (أوربا، أمريكا، اليابان، الخ).

إن الديمقراطية البرجوازية، حتى أكثرها تقدما، ليست في الجوهر سوى خداع. حيث يسمح للعمال والفقراء، أي الأغلبية الساحقة، في ظلها بالتصويت والتعبير الشكلي، لكنهم في الواقع محرومون من التقرير في القضايا الأساسية والحيوية للمجتمع، التي تقرر فيها أقلية ضئيلة غير منتخبة من أصحاب والأبناك والشركات الاحتكارية الكبرى...

وتبقى الديمقراطية كلمة فارغة إذا لم تعن القضاء على سيطرة حفنة صغيرة من الطفيليات على كل القطاعات الحاسمة وعلى القرار الاقتصادي والسياسي والدولة والمجتمع، وذلك من خلال مصادرة أملاك مغتصبي الملكية، أملاك الإمبرياليين والرأسماليين المحليين ووضعها تحت رقابة العمال والجماهير الكادحة/ الأغلبية الساحقة في المجتمع وفي خدمتهم.

وفي نفس السياق نعلن اتفاقنا مع الرفيقات/ الرفاق في فصيل طلبة اليسار التقدمي على ضرورة النضال من أجل "نظام ديمقراطي تكون فيه السلطة للشعب، يقطع مع الاستبداد والحكم الفردي المطلق وفق دستور ديمقراطي"، ونعتبر أن تحقيق هذا الهدف رهين بانخراط الطبقة العاملة المنظم والواعي لقيادة الشباب وعموم الكادحين في نضال من أجل حسم السلطة السياسية من طرف مجالس العمال والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين، وبناء نظام الديمقراطية العمالية.

إن تحقيق السلطة للشعب رهين بالنضال من أجل دولة بديلة للدولة البرجوازية، دولة المجالس العمالية المنتخبة ديمقراطيا، وانتخاب جمعية تأسيسية تسهر على صياغة دستور ديمقراطي نابع من الإرادة الحرة للجماهير الكادحة، إذ لا ثقة في دساتير البرجوازية ولا ثقة في دولتها، ولا ديمقراطية حقيقية بدون تحطيم دكتاتوريتها وسيطرتها على المجتمع والاقتصاد.

عاشت رابطة العمل الشيوعي

عاش التوجه القاعدي- الخط العمالي داخل الحركة الطلابية المغربية

عاش فصيل طلبة اليسار التقدمي

إلى الأمام»

/ انتهى البيان

**موقفنا من الهيكلة**

في نفس البيان المشار إليه أعلاه أوضحنا بدقة موقفنا من هيكلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب حيث أكدنا على أننا: «نعتبر إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وعقد المؤتمر الاستثنائي مهمة ضرورية وملحة، كما هي ملحة مهمة النضال من أجل باقي المطالب الديمقراطية الجذرية. ونحن منخرطون في هذا النضال ومستعدون لتوحيد الجهود في جبهة يسارية موحدة إلى جانب الرفيقات/ الرفاق وعموم التيارات اليسارية التقدمية المكافحة.»

كما سبق لنا أن أوضحنا موقفنا ذاك في العديد من بياناتنا وخاصة أرضيتنا السياسية حيث نقول إننا: «نناضل من أجل أن تأخذ القاعدة الواسعة مصيرها بين أيديها، من أجل أن تمارس حقها في التقرير والرقابة والتوجيه، عبر ممثلين وأجهزة منتخبين ديمقراطيا من القاعدة إلى القمة.»

ونضيف: «نحن وعلى خلاف التيارات العدمية، نناضل من أجل إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، بناءا قاعديا، على أساس احترام حق الجماهير في اختيار ممثليها بشكل ديمقراطي والرقابة عليهم وإلغاء التفويض الممنوح لهم في كل حين.» و«نناضل من أجل رفع الحظر عن اوطم ونربط هذا النضال من أجل الحق في التنظيم والتعبير بالنضال العام الذي تخوضه الطبقة العاملة ضد الدكتاتورية والاستغلال.»

ونشرح أننا: «لا نماهي اوطم مع ذاتنا بل وعلى النقيض من الطروحات الاقصائية نناضل من أجل أن تكون منظمة ديمقراطية تسع جميع التيارات اليسارية المؤمنة بمبادئه الأربع، ندافع عن حقها في الوجود وطرح برامجها بحرية أمام الجماهير شريطة الاستعداد المبدئي للقبول بقرارها.

«لكن، وعلى خلاف التيارات اليمينية الانتهازية، نرفض الاتفاقات الفوقية وكل أشكال الوصاية والبيروقراطية.»

كيف يمكن التوفيق بين ضرورة المبادرة من طرف التيارات اليسارية المناضلة داخل الحركة الطلابية، وبين ضرورة البناء القاعدي النابع من الجماهير وتحت رقابتها؟ نحن لا نمتلك حلا سحريا ندعو باقي التيارات إلى تبنيه، أو خارطة طريق جاهزة صالحة لكل مكان وللجميع. لكننا نمتلك تصورا لمساهمتنا في هذا المسار.

إننا نراكم في هذا المسار، وفق ما تسمح به قدراتنا الذاتية، عبر نشر الوعي بين الجماهير الطلابية بضرورة التنظيم النقابي لتوحيد النضالات محليا وجهويا ووطنيا، وعبر العمل في كل أماكن وجودنا على اقتراح تشكيل لجان ومجالس منتخبة في الأقسام والمدرجات والمعارك. وننتقد تلك المبررات الخاطئة التي تستعملها بعض التيارات لتأجيل مهمة الهيكلة إلى أجل غير مسمى: كالكلام عن القمع، وغياب الشروط الذاتية والموضوعية، وخطر البيروقراطية، الخ.

إننا ندافع عن التنسيق بين تلك اللجان والمجالس، على الصعيد المحلي والجهوي والوطني. يمكن أن يكون هذا التنسيق في البداية على أرضية مطالب نقابية و/ أو سياسية (المنحة، ظروف الدراسة، الاعتقال السياسي الخ)، والدعوة إلى معارك موحدة. وعندما تنضج الظروف بشكل كاف يتم انتخاب لجنة تحضيرية للمؤتمر الاستثنائي.

إننا إذ نقدم الخطوط العريضة لتصورنا نعتبر أن التدقيق في تفاصيله مهمة تتجاوز الهدف المحدد لهذه الورقة، ونحن مستعدون للخوض فيه مستقبلا وتوضيحه بشكل أكبر.

**خاتمة**

نتمنى أن نكون، نحن التوجه القاعدي، قد قدمنا في هذه الورقة ما يكفي من التوضيحات للرفيق زياد ولرفاقنا ورفيقاتنا في فصيل اليسار التقدمي، وعموم المناضلين/ات والجماهير الطلابية والمهتمين. ونعيد مرة أخرى التأكيد على تثميننا لمبادرة الرفاق/ ات في جريدة النهج الديمقراطي بإطلاقهم لهذا النقاش العلني. وفيما يلي نقدم ملحقا يتضمن نبذة تاريخية موجزة عن نشأة وتطور التوجه القاعدي.

**ملحق**

**من هو التوجه القاعدي؟**

إن التوجه القاعدي تيار طلابي، نشأ من رحم النقاشات والنضالات التي انطلقت من موقع تطوان منذ سنة 1997. تيار لم يظهر منذ اليوم الأول واضح المعالم، مسلحا ببرنامج واضح وممتلكا لتصور واضح، بل مر عبر سيرورة وصيرورة طويلتين من التجربة والخطأ، فتمكن من تحديد هويته وبرنامجه تدريجيا، إلى أن قام بإصدار إعلان مبادئ وبرنامج يتضمن مواقفه من مختلف القضايا (وثيقة: من نحن وعن أي برنامج ندافع)، وهو ما عجزت أغلب التيارات الطلابية الأخرى عن القيام به حتى الآن، وربما إلى الأبد.

كان النصف الثاني من عقد التسعينات حابلا بالكثير من التطورات الهامة للصراع الطبقي بالمغرب. إذ شهد انتعاشة كبيرة للنضال العمالي والشعبي، من بين أبرز مظاهرها الإضراب البطولي لعمال السكك الحديدية، ومختلف المعارك البطولية التي أطلقها المعطلون الخ، كما أن الحركة الطلابية بدورها كانت قد بدأت تشهد نهوضا نضاليا، شمل أغلب المواقع الطلابية، بنفس يساري كفاحي واضح. وفي المقابل شهد النظام القائم آنذاك تعمق أزمته على كافة المستويات، وهو ما اعترف به الحسن الثاني نفسه في خطابه الشهير عن السكتة القلبية.

في نفس ذلك السياق عبرت القوى الإصلاحية (الاتحاد الاشتراكي، الخ) عن طبيعتها الحقيقية، وعن إفلاسها التاريخي وخيانتها للديمقراطية ومصالح الشعب، حيث سارعت إلى إنقاذ النظام الدكتاتوري، كما هي عادتها دائما، وقدمت له ظهرها جسرا يمر فوقه من الأزمة ويحقق"الانتقال السلس" للسلطة من الأب إلى الابن، فوافقت على دستور ممنوح، يكرس الاستبداد والحكم الفردي (1996)، ووافقت على مقترح المشاركة في حكومة الدكتاتور.

كانت دماء الحركة الطلابية آنذاك قد تجددت نسبيا بجيل من الشباب لم يعيشوا انهيار جدار برلين وكل ما تسبب فيه على المستوى الفكري والنفسي لبعض القيادات "القديمة"، كما لم يشهدوا بشكل شخصي الهجوم الظلامي/ المخابراتي على الجامعة (1991)، شباب أنتجتهم النضالات التلاميذية ضد تردي ظروف التعليم، والنضالات ضد حرب الخليج الأولى، الخ.

في ظل هذا الوضع العام كانت التيارات القاعدية الثلاثة: النهج القاعدي الديمقراطي، القاعديون التقدميون، القاعديون- وجهة نظر الكراسة، تعاني جميعها من أزمة خانقة أبرز سماتها – من وجهة نظرنا- الاقتتال الداخلي، خاصة بين تيارات النهج القاعدي الديمقراطي (تيارات تنسب إلى السنوات 94- 96، بل وحتى إلى الحيوانات "الفئران"، الخ)، والعجز عن تقديم إجابات ملموسة على الإشكالات المطروحة أمام الحركة الطلابية آنذاك، فأحد تلك التيارات استمر متشبثا بثلاث نقاط عامة يطلق عليها اسم "البرنامج"، و"الإجابة العلمية". والتياران الآخران استمرا متشبثان بوجهتي نظر إحداهما طرحت منذ ما يزيد عن عقد من الزمان (الكراسة)، والأخرى قبل خمس سنوات، كلتاهما يؤكدان على ضرورة العمل الوحدوي مع نفس القوى التي كانت تحضر للمشاركة في حكومة الدكتاتور.

هذا الوضع خلق نقاشات نظرية واسعة بين العديد من المناضلين/ ات النقديين؛ نقاشات اتفقت على عمق الأزمة الذاتية وضرورة تجاوزها[1]. فطرح السؤال آنذاك: هل أزمة القاعديين أزمة تاريخية، وبنيوية، أم هي أزمة مؤقتة؟

كانت الإجابة التي اتفقت حولها الأغلبية[2] هي أن أزمة القاعديين ليست تعبيرا عن إفلاس تاريخي، بل هي مرتبطة بجوانب معينة ينبغي العمل على نقدها وتصحيحها. طرحت على بساط البحث مسألة التدقيق في ما هي الماركسية؟ وفجر هذا النقاش نقاشات أخرى: هل الماوية تيار ماركسي، وهل الستالينية تيار ماركسي، وهل التروتسكية تيار ماركسي، الخ. كما طرحت مسألة الموقف من العنف بين التيارات اليسارية، وبينها وبين النظام، وبينها وبين القوى الظلامية. هل نحن مسالمون ننبذ العنف "بمختلف أشكاله"؟ ما هو العنف الثوري ومن يمارسه وضد من يمارس وكيف؟ ومسألة الهيكلة والبيروقراطية، والموقف من القوى الإصلاحية، الخ[3].

لم يتم حسم الموقف من هذه القضايا بشكل واضح ونهائي منذ البداية، بل جاءت نتيجة مراكمة كمية طويلة. في البداية ظهر للمنخرطين في النقاش، بعضهم على الأقل، أن الحل الأمثل للأزمة هو إعلان كل تلك التيارات القاعدية عن وتخليها جميعا عما يفرقها، وحل نفسها وإعادة تجميع "الذات القاعدية" بعيدا عن الانتماء إلى أوراق أظهر الواقع إفلاسها.

ولتسهيل هذه المهمة التي بدت آنذاك ممكنة التحقيق، تم اقتراح تبني اسم يحمل القطيعة والاستمرارية في نفس الوقت، بدل الانتماء إلى التسميات الموجودة مما قد تثير الخلاف، هذا الاسم كان هو: "التوجه القاعدي".

طبعا اتضح لاحقا أن جزءا كبيرا من تلك المقترحات كانت ساذجة، لكن المناضلين/ات الذين اقتنعوا بضرورة تطوير التجربة القاعدية بعيدا عن التيارات المذكورة، احتفظوا باسم "التوجه القاعدي"، تعبيرا على الاستمرار في طريق المراكمة لتلك القطيعة.

شهد موقع تطوان آنذاك زخما نضاليا عارما، ساهم فيه إلى حد معين ذلك العمل الوحدوي على علاته. في نفس الفترة تأسست كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، والتي شهدت إنزالا كبيرا للقوى الظلامية، فاتفق المناضلون على تنظيم زيارات تعبوية، لاقت نجاحا عظيما وتوجت ببناء التوجه القاعدي بها.

إلا أن ظروف النضال في الحركة الطلابية، والحركية المستمرة التي تميزها، إضافة إلى غياب تنظيم ممركز، بتصور واضح، جعلت التجربتين تتطوران بشكل مختلف. إلى أن انقطعت الأواصر تماما، خاصة مع ما شهده موقع طنجة من خروج القيادات المؤسسة للتجربة من الجامعة، فاستولت على التجربة بعض العناصر المتحلقة حول جمعية للدروس الخصوصية بطنجة على التجربة. لقد استفادت تلك العناصر من فراغ الجامعة من القيادات المؤسسة، كما استفادت من إمكانياتها المادية الضخمة (المجهولة المصدر لحد الآن)، فربطت تجربة التوجه القاعدي بطنجة بقاطرتها، وبعد ذلك بقاذرة مجموعة أطاك طنجة، والتي ليست في الواقع سوى القناع الآخر لنفس الوجه –وجه جمعية الدروس الخصوصية والنشاط المذكورة-.

في الواقع سببت تلك العناصر، بممارساتها وسمعتها، وما تزال، ضررا كبيرا للتوجه القاعدي –الخط العمالي داخل الحركة الطلابية المغربية-، ولبسا كبيرا بين المتعاطفين والمهتمين. وهو ما نتمنى أن نكون قد ساهمنا في هذه الورقة في إزالته، وبالمناسبة ندعو كل المناضلين والمناضلات الذين ساهموا في بناء التجربة منذ أواخر التسعينات، حتى هؤلاء الذين واللائي اختلفت بيننا وبينهم الطرق، مؤقتا أو نهائيا، إلى المساهمة في تدقيق هذه النبذة ونقدها، خدمة للتجربة وللحركة الطلابية عموما.

**هوامش:**

[1]: غني عن الذكر هنا أن هناك مناضلون/ ات آخرون أنكروا أصلا وجود الأزمة، واعتبروا أن القاعديين يعيشون في أفضل العوالم الممكنة.

[2]: أما المناضلين /ات الذين تبنوا موقف الإفلاس التاريخي فقد انشقوا نهائيا ليلتحقوا بتيار جديد آنذاك.

[3]: إننا إذ نوضح الخطوط العريضة للنقاشات التي طرحت آنذاك، بعد أزيد من عقد من الزمان، ننبه القارئ إلى أن هذه النقاشات لم تكن آنذاك تطرح بهذا الوضوح، وبشكل منظم ومنهجي. أو تراكم فيها خلاصات، وكل مطلع على طريقة النقاشات داخل الحركة الطلابية، خاصة في ظروف الغليان النضالي والجدالات، يفهم هذه المسألة.

# ضد التدخل الامبريالي في مالي

تشن القوات الفرنسية منذ أيام حربا مباشرة في مالي. وقد أعلن الرئيس فرانسوا هولند إرسال 1700 جندي إلى عين المكان في أفق تعزيز صفوفهم بـ 800 جندي آخرين. كل القوى الامبريالية الأخرى أيدت هذه الحرب بدون تحفظ، وأعلنت أنها ستقدم المساعدات اللوجيستيكية للقوات الفرنسية من أجل إنجاح هذه الحملة. لأن المشاركة في تحضير الكعكة يضمن بطبيعة الحال المشاركة في أكلها.

فألمانيا عبرت عن مشاركتها، كما أكدت إسبانيا دعمها للحملة العسكرية، وعبر أوباما عن دعمه للتدخل العسكري في مالي ووعد بالعمل مع نظيره الفرنسي "لملاحقة الإرهاب في شمال إفريقيا". نفس الشيء مع بريطانيا التي أكدت أنها سترسل طائرة استطلاع من طراز سنتينل لدعم العمليات الجارية بمالي.

**الحرب في مالي**

مثلها مثل أغلب بلدان إفريقيا تعاني مالي من صراعات دائمة. وتلعب القوى الامبريالية دورا محوريا في هذا الصراع. فرنسا تعتبر أن لها "حقا تاريخيا" في هذا البلد، وترفض تقاسم السيطرة عليه مع أي من بقية القوى الأخرى كألمانيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

في سياق هذا الصراع حاولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 2007 "إقناع" السلطات في مالي "بمحاسن" السماح لها بإقامة قاعدة أفريكوم في البلد. لكن الرئيس المالي السابق أمادو توماني توري، الموالي لفرنسا، رفض "الاقتناع"، فأطاحت به هذه الأخيرة عبر انقلاب عسكري قام به في شهر مارس 2012 ، النقيب أمادو سانغو، الموالي للولايات المتحدة الأمريكية. هنا تدخلت فرنسا لفرض تسليم السلطة لديونكوندا تراوري، الموالي لفرنسا، والذي تم تنصيبه يوم 12 أبريل 2012. هذا الأخير اختار عميلا آخر لفرنسا هو شيخ موديبو ديارا، رئيسا للوزراء، لكن المؤسسة العسكرية كان لها رأي آخر فأجبرت ديارا على تقديم استقالته وتعيين ديانغو سيسوكو عوضا عنه.

من جهة أخرى كانت مالي تشهد صراعا على جبهة أخرى بين السلطات وبين الطوارق الذين يطالبون بدولة مستقلة في المنطقة. عانى الطوارق منذ عقود من تبعات التقسيم الاستعماري المصطنع للحدود الذي قسمهم وحولهم إلى مجرد لاجئين، وهو ما جعلهم يخوضون صراعا طويلا من اجل حقهم في تقرير المصير، لكن بدون نجاحات تذكر. إلا أنهم في الآونة الأخيرة استفادوا من التحولات الداخلية والإقليمية التي صبت في مصلحتهم وعلى رأسها ضعف الدولة المالية وسقوط نظام القذافي.

فبعد الإطاحة بالقذافي استولى الطوارق على كميات هائلة من الأسلحة من المستودعات العسكرية الليبية، نظرا لكون الكثير منهم كانوا يعملون في جيش العقيد المخلوع كالفوج التاسع

واللواء 32. لذا تمكنوا من مد نفوذهم على مناطق واسعة في شمال مالي والتقت مصالحهم مع مصالح تنظيمات إرهابية بالمنطقة (تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، الخ). وقد كانت الجماعات الإسلامية الرئيسية المتواجدة في المنطقة: القاعدة في المغرب الإسلامي، وأنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، قد شكلت في نهاية 2011 تحالفا في ما بينها، تمكن في شهر أبريل من السيطرة على شمال مالي وأغلب المدن، مما اضطر الحكومة المالية إلى توقيع اتفاقية هدنة مع تلك الفصائل. فتم إعلان قيام دولة أزواد المستقلة. لكن هؤلاء الطوارق سرعان ما وجدوا أنفسهم رهينة في أيدي تلك الجماعات الإسلامية الأكثر تسليحا والأفضل تمويلا وتدريبا.

**أهداف نبيلة؟**

السادة الامبرياليون أذكياء بما يكفي لكي يعرفوا أنه يوجد الكثير من سيئي النية الذين سيعتبرون أن المصالح الاقتصادية والسياسية هي التي تقف وراء هذه الحرب. وهذا ما سارعوا منذ البداية لنفيه بشكل قاطع. إن الهدف المعلن وراء هذا التدخل العسكري هو "محاربة الإرهاب" و"الدفاع عن سيادة دولة مالي"، وغيرها من الغايات النبيلة الأخرى. وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي حين قال إن بلده ليست لها أي مصالح في مالي، وأنه ليس لهذه العمليات من هدف سوى السلام.

كذلك وزير الداخلية الفرنسي، مانويل فالس، صرح بدوره، في لقاء صحفي مشترك عقب اجتماع رباعي جمعه بنظرائه في كل من المغرب وإسبانيا والبرتغال، أن هذا التدخل "لا علاقة له بطبيعة الحال بما سماه البعض قبل سنوات (بفرنسا الإفريقية)" وتساءل مستنكرا: "ما هي مصالحنا الاقتصادية في مالي باستثناء أن لدينا ستة آلاف مواطن يعيشون هناك؟ (...) ليس هناك سوى مصلحة نتقاسمها وهي مكافحة الإرهاب". وأضاف: "لو لم تقم فرنسا بهذا التدخل الذي حظي بدعم الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية في المنطقة لكانت باماكو هي التي سقطت في أيدي الإرهابيين".

هؤلاء السادة والسيدات لطفاء جدا!!! ليست لديهم مصالح اقتصادية في المنطقة ومع ذلك يتكبدون مشقة السفر وملايين الدولارات ويقومون بإهداء الشعب المالي بضعة أطنان من القنابل والمتفجرات، فقط لكي ينعم بالأمان.

لكن مهلا، هل حقا محاربة الإرهاب والقضاء على الجماعات الإسلامية المسلحة هو الهدف الرئيسي للحملة؟ كلا، على الإطلاق! فنفس هؤلاء الامبرياليين هم من يمولون ويدعمون الجماعات الإرهابية، مباشرة أو بالوساطة، في سوريا. كما أنهم لم يسبق لهم أن حركوا أصبعا واحدا للاحتجاج ضد الفظاعات التي استمرت تلك الجماعات ترتكبها ضد السكان والمآثر التاريخية، تحت شعار تطبيق الشريعة.

ودعونا لا ننسى أن هذه الجماعات استمرت سنين طويلة متواجدة في المنطقة في تعايش تام مع المصالح الامبريالية هناك، فلم نسمع أنها هاجمت مصالح الشركات المتعددة الجنسيات بالمنطقة، في المناجم وحقول الغاز الخ. وهذا ما أكده أكلي شكا، المتحدث باسم منظمة شباب الطوارق العالمية في تصريح لقناة الجزيرة حيث قال إن "هذه الجماعات [الإسلامية] كانت متواجدة في إقليم أزواد لأكثر من 15 سنة وفرنسا وابنتها المدللة مالي تعلم بهذا لكنهم تساهلوا مع هذه الجماعات إلى أن أصبحت جماعات قوية وفرضت سيطرتها على إقليم أزواد".

وليس كل الحديث المنافق عن الديمقراطية ومصالح الشعب المالي سوى خداع لتبرير جريمة التدخل العسكري الامبريالي وإخفاء أسبابه الحقيقية. إذ أن هؤلاء السادة والسيدات الديمقراطيون/ات، هم من يتحالفون مع أنظمة مغرقة في الدكتاتورية في المنطقة ويدعمونها ويمولونها: كالسعودية والمغرب والأردن وبقية قبائل الخليج الخ. نفس الشيء في بقية أنحاء

العالم، فهم من دعم الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية، ضد أنظمة منتخبة ديمقراطيا كنظام سلفادور أليبندي بالشيلي في الماضي، وضد نظام هوغو تشافيز حاليا.

كما أننا لم نجد هذا الحماس كله في الدفاع عن الديمقراطية عندما قام النقيب أمادو هايا سانغو، الذي تلقى التدريب في الولايات المتحدة، بتنظيم انقلابه وعمل على إلغاء العمل بالدستور وقمع كل مظاهر الديمقراطية.

ليس محاربة الإرهاب هو الهدف ولا تعزيز الديمقراطية هو الهدف، ولا الدواعي الإنسانية. إن الهدف من وراء تدخل فرنسا العسكري في المنطقة هو رغبتها في أخذ زمام الأمور في المنطقة بين أيديها. فصراع هؤلاء الأطفال الأشقياء صار يهدد بالانهيار الشامل لمقومات الدولة وبالتالي مصالحها الإستراتيجية هناك. هذا الخوف من الانهيار الشامل هو الذي دفع بقية القوى الامبريالية الأخرى إلى التضامن مع فرنسا، وتأييد تدخلها. فهم رغم كل شيء يعرفون أنه يجب حماية الكعكة من الفساد ليتم اقتسامها.

فرانسوا هولاند ووزيره يكذبان طبعا عندما ينفيان وجود مصالح لبلدهما في المنطقة. فالجميع يعلم أن الشركات الفرنسية موجودة في مالي حيث تستغل مناجم ذهب في الجنوب إلى جانب شركات متعددة الجنسيات أخرى. وهناك شركة طوطال الفرنسية التي تنقب عن النفط في مالي. كما أن أغلب الاقتصاد المالي في يد رجال أعمال فرنسيين، حيث يوجد أكثر من 6000 رجل أعمال فرنسي. ثم إن الجميع يعلم أن مالي بلد يحتل موقعا استراتيجيا في وسط بلدان غرب إفريقيا وممر استراتيجي لفرنسا نحو النيجر البلد الذي يعتبر أكبر ممون لمحطات الطاقة النووية الفرنسية باليورانيوم، حيث شركة اليورانيوم في منطقة أرليت بشمال النيجر، تغطي أكثر من 80% من حاجيات فرنسا إلى اليورانيوم.

لهذا تعتبر الامبريالية الفرنسية أن حكم مالي مسألة أكثر جدية من أن تترك لعملائها هناك، سواء منهم القدامى أو الجدد. وقد تحدث وزير الدفاع الفرنسي عن أن حملة بلاده هناك ستكون طويلة الأمد، وهو ما يعني أن فرنسا لم تأت إلى مالي اليوم لكي تغادرها غدا بل جاءت لكي تبقى.

**انتصار سهل؟**

ما إن وصلت القوات الفرنسية إلى مالي، وبدأت القصف، حتى تسارعت أخبار الانتصارات. فبين ليلة وضحاها اختفى المسلحون وسيطرت القوات النظامية على جميع المدن والبلدات المهمة في الشمال.

قالت فرنسا إن قواتها سيطرت على مطار بلدة غاو، وجسر واباري فوق نهر النيجر. كما أكدت التقدم على جبهة تمبوكتو، بعدما كانت قد استعادت بلدة همبوري دون قتال بفعل انسحاب المسلحين الإسلاميين. (المصدر: الجزيرة)

جاءت هذه الانتصارات دون أي خسائر في الأرواح من جانب القوات الفرنسية أو القوات النظامية المالية، حيث كلما دخلوا بلدة وجدوها خالية إلا من العدد القليل المتبقي فيها من سكانها.

إن الوضع أشبه بنزهة لولا مشاهد الدمار الرهيب بفعل القصف العشوائي، ومعاناة اللاجئين.

لكن هذا التقدم الذي لم يسبب أي خسائر للقوات المالية والفرنسية، لم يتسبب أيضا في أي خسائر تذكر للجماعات المسلحة. لقد اكتفت هذه الأخيرة بأن تراجعت وانصهر أعضاءها بين السكان في انتظار أوقات أفضل. وهذا ما أكده أبو الهمام، القيادي في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، في تصريح لقناة الجزيرة حيث قال إن إستراتيجية الجماعات الإسلامية في مالي ستكون الانسحاب من المدن وخوض حرب عصابات.

إن هؤلاء المسلحين سوف يختبئون مؤقتا وينتظرون الفرصة لكي يضربوا في الوقت والمكان الذي سيحددونه. وكما حدث في بلدان أخرى كأفغانستان والعراق سيستغلون المآسي التي سيخلفها التدخل العسكري ومختلف الفظاعات التي ستصاحبه لكي يخلقوا لأنفسهم قاعدة دعم بين السكان.

كما أن تلك الجماعات تمتلك ميزة المعرفة الدقيقة بالأرض والسكان، كما تمتلك علاقات مصلحة وطيدة حتى داخل مؤسسات الدولة المالية وخاصة الجيش. ففي تصريح لحما اغ سيد احمد المتحدث باسم رئيس مجلس حركة أزواد لصحيفة "لوسوار دالجيري" أشار إلى وجود اتصالات بين "ضباط في الجيش المالي والقاعدة في المغرب الإسلامي وكذلك حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا". وقال إن "العسكريين الماليين يعرفون جيدا مواقف المنظمات الإرهابية لأنهم عملوا معهم في فترة حكم امادو تومانو توري (الرئيس المالي السابق) لتأمين تهريب المخدرات". يذكرنا هذا الوضع بما هو عليه الحال في باكستان وأفغانستان حيث تتداخل مصالح المخابرات بالدين بالمخدرات بالأسلحة.

ويجب ألا ننسى في هذا السياق أن القاعدة في المغرب الإسلامي لها علاقات وطيدة مع الجماعات الإسلامية الإرهابية الليبية (التي غيرت اسمها مؤخرا إلى الحركة الإسلامية الليبية) بقيادة عبد الحكيم بلحاج، رئيس المجلس العسكري بطرابلس بعد تحريرها على يد قوات الناتو. وهو ما يمكنهم من قاعدة دعم وتمويل هامة، بالنظر إلى أن ليبيا قد تحولت إلى قاعدة لإنتاج وتسليح الإرهابيين، تحت سمع وأنظار قوات الناتو.

إن التدخل الامبريالي في المنطقة لن يضعف تلك الجماعات الإرهابية بل سيقويها، كما أنه لن يساعد على حماية استقرار دولة مالي، بل سيسرع عملية تفككها، وستنتشر الاضطرابات والإرهاب في كل البلدان المحيطة. فالجماعات الإرهابية ستنقل جزءا من الصراع إلى داخل تلك البلدان نفسها. بما فيها المغرب والجزائر وتونس. وليس ما حدث من احتجاز للرهائن في منطقة أميناس سوى مؤشر بسيط عما ستشهده المنطقة مستقبلا.

**حرب بالوكالة**

إن فرنسا وبالرغم من تدخلها العسكري المباشر لا تترك فرصة تمر إلا وتؤكد على أنها لن تقوم بالمهمات القذرة بنفسها. فمنذ البداية أكدت على ضرورة قيام البلدان الإفريقية بالمهمة. إن التجارب المريرة التي مرت منها القوى الامبريالية عند تدخلها العسكري في مختلف البلدان جعلها تخاف كثيرا من التورط في حرب على الأرض. وهو ما دفع القوات الفرنسية إلى الاكتفاء بالقصف الجوي لمواقع المسلحين.

يخلف القصف الجوي دمارا رهيبا وعددا مهولا من الضحايا المدنيين الأبرياء. وقد بدأت منذ الآن المنظمات الدولية تدق نواقيس الخطر بخصوص الأوضاع التي يعيشها الشعب المالي، تحت القصف. لكن وبالرغم من كل تلك الخسائر والدمار الذي يخلفه القصف، فإن الحسم العسكري للحرب غير ممكن إلا بالقتال على الأرض، وهذا هو ما لا تريد ولا تستطيع فرنسا التورط فيه خاصة في مواجهة جماعات تنفذ تقنيات حرب العصابات. لذلك نشطت مساع حثيثة لتوريط الجيوش الإفريقية في هذا المستنقع.

وفي هذا السياق اجتمع قادة جيوش دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (ايكواس) يوم السبت: 26 يناير 2013 في أبيدجان للعمل على تعزيز القوة الإفريقية في مالي التي تدعم القوات الفرنسية والمالية. وقال الجنرال سومايلا باكايوكو قائد جيش ساحل العاج إن الاجتماع يهدف إلى تعزيز البعثة الدولية للإسناد في مالي، كما صرحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن إدارة أوباما تسعى لتخصيص 32 مليون دولار لتدريب قوات افريقية على قتال المسلحين. (المصدر: الجزيرة)

إن الأفارقة هم من سيكونون في الصفوف الأمامية لخوض هذه الحرب التي ستطول بالتأكيد وستنتقل إلى البلدان المجاورة، لتضرب ما تبقى من الاستقرار الهش لها وتستنزف ثرواتها.

**النظام القائم بالمغرب**

النظام القائم بالمغرب بدوره انخرط بحماس في هذه الحرب، حيث أكد وزير الداخلية امحند العنصر، في ندوة صحفية، عقب اختتام اجتماع وزراء داخلية كل من المغرب وفرنسا واسبانيا والبرتغال يوم 25 يناير 2013، أن المغرب يدعم فرنسا دعما مطلقا "دون تحفظ" في تدخلها العسكري بجمهورية مالي ضد الإرهاب وضد استهداف سيادة أراضيها وتهديد أمن سكانها وسلامة ممتلكاتهم. واعتبر أن تدخل القوات الفرنسية في جمهورية مالي جاء في الوقت المناسب مشيرا إلى أنه بفضل هذا التدخل استطاعت جمهورية مالي أن تحمي وحدة أراضيها وتستعيد ثقة سكانها في الأمن على أرواحهم وممتلكاتهم.

وقد سارع النظام القائم بالمغرب إلى فتح المجال الجوي أمام الطائرات العسكرية الفرنسية للمرور نحو مالي. غير انه استبعد مشاركة قوات مغربية في هذه المرحلة، مؤكدا أن "هذا الأمر ليس واردا في الوقت الراهن"، دون أن يوضح ماذا يعني بـ "الوقت الراهن"، هل هو يوم واحد أو يومان أو أسبوع كامل.

المثير للاشمئزاز هو أن نظاما دكتاتوريا رجعيا عميلا للامبريالية كالنظام القائم بالمغرب، يتحدث بكل وقاحة عن رغبته في مساعدة الشعب المالي على "الحفاظ على سيادته" و"تعزيز الديمقراطية" فيه الخ.

النظام القائم بالمغرب نظام يقتل المحتجين السلميين في الشوارع، الذين لا ذنب لهم سوى أنهم يطالبون بالديمقراطية ومحاربة الفساد والعيش الكريم. ويعتقل المناضلين النقابيين والمعطلين والطلاب المحتجين والشباب المناضل، ويقمع كل أشكال التعبير. إنه نظام يقوم على الحكم الفردي حيث رأس السلطة الذي يحتكر فعلا كل السلطات الاقتصادية والسياسية شخص غير منتخب، مؤسسة غير منتخبة، وفوق كل هذا مقدس يتعرض كل من ينتقده للسجن سنوات طويلة.

ليست لهذا النظام أية شرعية للحديث عن خدمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان أخرى. فالسياسة الخارجية هي في آخر المطاف استمرار للسياسة الداخلية، ولا يمكن لنظام رجعي دكتاتوري أن يحمل لأي من شعوب العالم أي خير. وهذا ما تؤكده مختلف المحطات التي ساهم فيها النظام القائم بالمغرب في حملات خارج الحدود.

إن ما يدفع المغرب إلى المشاركة في هذه الحرب هو تبعيته وعمالته للقوى الامبريالية، وخاصة الفرنسية، من أجل أن تزيد في دعمه اقتصاديا وسياسيا وتتغاضى عن كل ما يقوم به من جرائم ضد شعبه وضد الشعب الصحراوي، أزكمت الأنوف وصارت تحرج بوحشيتها حتى هؤلاء الضباع الامبرياليين.

كما أن له مصالح فعلية في كل تلك المنطقة. فشركة مناجم - التابعة للهولدينغ الملكي SNI، أونا سابقا- على سبيل المثال حصلت منذ سنة 1997 على ترخيص لاستغلال الثروات المعدنية في مالي. كما أن لها مصالح تصل حتى الكونغو الديمقراطية.

إن الماركسيين المغاربة يعارضون بشدة ويرفضون هذه الحرب الامبريالية كما يعارضون ويرفضون مطلقا مشاركة المغرب بأي شكل من الأشكال في هذه الجريمة ضد الشعب المالي. إن الماركسيين المغاربة يطالبون بأن يتمتع الشعب المالي بحقه في تقرير مصيره بنفسه بدون تدخل من أي قوة خارجية. إننا نطالب بأن يرفع الامبرياليون أيديهم عن ثروات الشعب المالي، ويتوقفوا عن دعم الجماعات الرجعية والأنظمة الدكتاتورية، في مالي والمنطقة والعالم ككل. وهذا غير ممكن إلا بالنضال الثوري ضد الامبريالية والأنظمة الرأسمالية العميلة في المنطقة بتحالف بين شعوب المنطقة المقهورة وبين الطبقة العاملة في فرنسا وأمريكا وغيرها من البلدان المتقدمة. وتشييد الاشتراكية في المنطقة وفي إفريقيا والعالم.

- فلتسقط الحرب الامبريالية
- فلتسقط الرأسمالية
- يا عمال العالم اتحدوا

رابطة العمل الشيوعي
السبت: 27 يناير 2013

## مقتطفات من البرنامج الانتقالي

طوال عقود وعقود والجماهير الكادحة – المغربية والصحراوية- تناضل بشراسة النمور ضد الدكتاتورية والاستغلال والقهر القومي. لكن المأساة هي أن كل تلك النضالات البطولية والتضحيات تذهب هباء وتبقى بدون أفق بسبب غياب برنامج ثوري يكثف مطامح وآمال الجماهير في نقاط واضحة تعبر عن أشد مطالبها إلحاحا وتوسع أفقها باستمرار. برنامج انتقالي يشكل الجسر بين النضالات الآنية وبين النضال من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع.

في هذا السياق ننشر مقتطفات من برنامجنا الانتقالي على صفحات الجريدة، بحيث يتضمن كل عدد موضوع معين، وللراغبين في الإطلاع على البرنامج الانتقالي كاملا يمكنه اقتناء كراسة "رابطة العمل الشيوعي" من عند المناضل الذي يوزع الجريدة، أو الاطلاع عليه على موقع ماركسي.

نطرح هذا البرنامج للطبقة العاملة المغربية والشعب الصحراوي وعموم الكادحين والمناضلين العماليين والشباب الثوري الباحثين عن بديل ماركسي اشتراكي ثوري، بحيث يتناول مواضيع: العمل والأجور، حقوق المرأة، الفلاحين الفقراء، الخوصصة، الصحة، التعليم، السكن، الديون، الضرائب، **الجيش والشرطة**، حقوق الشعب الصحراوي، جهاز الدولة.

**الجيش والشرطة:**

إن جهازي الجيش والشرطة جهازان للدولة البرجوازية، مهمتهما هي القمع المسلح للشعب العامل من أجل الحفاظ على علاقات الإنتاج السائدة، إنهما جهازان رجعيان بالمطلق.

نحن نرفض الفكرة القائلة بكونهما جهازان محايدان أو بإمكانية استعمالهما في خدمة الشعب العامل، لأنه من المستحيل على عبد أن يخدم سيدين متناقضي المصالح.

نحن في رابطة العمل الشيوعي نناضل من أجل استبدال الجيش البرجوازي والبوليس بالشعب المسلح وفي وجه عنف الدولة الرجعي، نطالب بتشكيل ميليشيات العمال والفلاحين الفقراء والمضطهدين، منتخبة ديموقراطيا وموضوعة تحت رقابة مجالس العمال والفلاحين الفقراء والطلاب من أجل الدفاع عن الأحياء العمالية وأماكن العمل والجامعات والمظاهرات والاعتصامات، الخ.

لكننا في نفس الوقت نعتبر أن الجنود ورجال الشرطة هم، من حيث أصولهم الطبقية، أبناء الفلاحين والعمال والمضطهدين، يتوجب علينا كسبهم إلى صفوفنا وندعوهم إلى المساهمة في نضالات آبائهم وإخوانهم وتوجيه أسلحتهم إلى صدور أعدائهم الحقيقيين: الطبقة الرأسمالية ونظامها المتعفن.

**نحن نناضل من أجل:**

- تطهير الجيش والبوليس من العناصر الفاشية ومحاكمة ومعاقبة جميع المتورطين في جرائم ضد الشعب أو الفساد، أمام قضاة منتخبين ديموقراطيا من طرف الجماهير وبقوانين مصاغة من طرف مجالس العمال والفلاحين.
- تطهير مقررات الدراسة التي يتلقونها من جميع المضامين الرجعية.
- منع الإهانات التعذيب - الجسدي والنفسي - الذي يتعرضون له على أيدي الضباط والعزلة المفروضة عليهم في الثكنات.
- القضاء على الهرمية البيروقراطية وفرض حق الجنود ورجال الشرطة في انتخاب الضباط.
- حق الجنود ورجال الشرطة في العمل النقابي وفي الانتماء إلى الأحزاب السياسية.
- تفكيك جميع الأجهزة السرية ومعاقبة المتورطين في جرائم ضد الشعب.